



الجلسة ٤٩٢١ (الاستئناف)

الخميس، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلير (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لافروف إسبانيا السيد أرياس ألمانيا السيد بلوغر أنغولا السيد غسبار مارتنس باكستان السيد أكرم البرازيل السيد فالي بنن السيد آهو - غليل الجزائر السيد باعلي رومانيا السيد موتوك شيلي السيد مونيوز الصين السيد جانغ يشان الفلبين السيد باخا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب
(S/2004/124)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي
إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting
Service, Room C-154A.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي

مثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، لقد

حرصنا على المشاركة في جلسة اليوم إيماناً بأهمية الحوار الدائر والمستمر في مختلف أطر الأمم المتحدة حول التهديدات التي يمثلها الإرهاب الدولي لمناحي حياة المجتمع الدولي، بما فيها سلمه وأمنه وتنميته وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي، وما يتطلبه ذلك من تضافر إرادات جميع الدول لمواجهة، ويؤمن المشاركة الدولية الواسعة لمكافحة أوجه هذا الخطر جميعها.

واسمحوا لي أن أعرض النقاط التالية، التي نراها

أساسية في نقاشنا اليوم.

أولاً، إن مسألة الإرهاب فرضت نفسها بقوة على

جدول أعمال الأمم المتحدة، باعتبارها تهديداً عالمياً لا يفرق أو يميز بين البلاد أو الشعوب أو الأديان أو الثقافات. ومصر كانت، ولا تزال، في طليعة الدول التي أكدت على أن الإرهاب ظاهرة دولية، ومن ثم فإن مواجهته تستلزم تحركاً جماعياً متوازناً، يتفادى الإجراءات الأحادية واستعداد الثقافات أو الحضارات أو الديانات.

ثانياً، إن لجنة مكافحة الإرهاب نجحت خلال

العامين الماضيين في أن تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة لديها القدرة على التصدي بحسم وفاعلية للتهديدات الدولية المتنامية. ومن هذا المنطلق، كانت مصر سباقة في التعاون مع اللجنة وموافاتها بالتقارير التي بلغ عددها حتى الآن ثلاثة تقارير. ونحن ملتزمون باستمرار هذا التعاون وتدعيمه.

ثالثاً، إن الأمم المتحدة أثبتت دائماً أنها أداة فعالة في

مواجهة الإرهاب بما لها من قدرة على تكثيف الجهود الدولية

وتنسيقها، سواء من خلال الجمعية العامة التي ما فتئت تؤدي دوراً هاماً كأداة تشريعية فعالة في مواجهة الإرهاب الدولي، أو من خلال مجلس الأمن. ويهمني التأكيد على أنه، رغم تأييدنا الكامل لجهود مجلس الأمن في هذا السياق، فإن للجمعية العامة دورها أيضاً في مواجهة هذه الظاهرة الدولية. وكما نعرف جميعاً، فإن للإرهاب وجوها عديدة تتطلب جميعها مواجهات متعددة الأبعاد. فلا يجب أن يقتصر النظر في التعامل مع هذه الظاهرة على المنظور الأمني والإجراءات الرقابية فحسب، بل يجب أن تتسع المواجهة لتشمل الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب عدم إغفالها لضمان تضييق الخناق على الإرهابيين وحرمانهم من أي دعم أو مساعدة مالية أو سياسية. لذا، فإننا نرى ضرورة وأهمية أن تتكامل جهود مجلس الأمن مع جهود الجمعية العامة التي تؤدي دوراً هاماً يجب عدم تهميشه في تناول شتى أبعاد الإرهاب سائلة الذكر، بحيث تتجنب التعددية والازدواجية والقطعية التي قد تشوب مجالات التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة المدمرة، وذلك في إطار تصورات متكاملة وموحدة تحقق الفاعلية والتنسيق على أكمل وجه وبما يتناسب مع تصاعد هذا التهديد.

رابعا وأخيراً، إن الأفكار المتصلة بتعزيز فاعلية اللجنة يجب أيضاً أن تشمل مسألة تعزيز المساعدات الفنية المقدمة إلى الدول. فالتجربة العملية كشفت عن أن بعض الدول الأطراف ما زالت تعوزها القدرات الفنية اللازمة لتقديم تقاريرها إلى اللجنة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المطلوبة بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) سواء على المستوى الوطني أو في مجالات التعاون الدولي.

ختاماً، أود أن أؤكد على أهمية مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالمسائل المؤسسية، وبصفة خاصة مواد الفصل الخامس عشر والإجراءات والقواعد القانونية والمالية والإدارية المنظمة لهذه المسائل والمتبعة في عمل الأمم المتحدة

الأمانة العامة على وجه الخصوص. وقد أحطنا علما بالآراء التي أعربت عنها الأمانة العامة في ذلك الصدد، التي أشير إليها أيضا في وقت سابق منه المناقشة، ونحن واثقون بأن المجلس سيتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح يتوافق مع المبادئ المذكورة آنفا.

ونحن نرحب بزيادة قدرة اللجنة، وعلى وجه الخصوص في ميدان تنسيق المساعدة التقنية. وفي ذلك الصدد، ينبغي التأكيد على طابع التراضي التام لتقديم المساعدة التقنية، وكذلك الدور الخاص الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، الذي يقع مقره في فيينا. وبالرغم من الدور الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب، لا يزال مكتب مكافحة المخدرات والجريمة الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية من الناحية العملية.

وقد أكدنا في الماضي على أنه ينبغي لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، وخصوصا في ميدان المساعدة التقنية، أن يكيف للوفاء بمقتضيات حقوق الإنسان وسيادة القانون، التي يجب أن تتوافق مع التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب بصورة فعالة. ويصبح ذلك أكثر أهمية في ضوء الزيارات التي يقوم بها خبراء اللجنة إلى الدول لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على نحو ما هو متوخى في التقرير المتعلق بتنشيط أعمال اللجنة، وفي ضوء التقارير المقبلة التي يقدمها المدير التنفيذي بشأن تنفيذ ذلك القرار. ولذلك مما له أهمية بالغة أن يملك موظفو مكتب التقييم والمساعدة التقنية ما يلزم من المؤهلات والدراية في هذا الميدان وأن يوضع الاتصال المنتظر مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ بصورة تامة. ونعتقد أن تعيين مستشار لحقوق الإنسان سيكون وسيلة جيدة لتحقيق ذلك الهدف.

وأجهزتها وتسلسل القيادة فيها. وذلك عند النظر في المقترحات الخاصة بتوفير المساعدة اللازمة وتعزيز دور اللجنة. وهو ما يضمن إتمام عملية التفعيل بصورة سليمة ومحكمة تعطي الدفعة المطلوبة للجنة وتساعد على تحقيق أهدافها.

ولا يفوتنا في هذا الصدد توجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهود في مداولاهم وما طرحوه من أفكار، وكذلك السفير إينونثيو أرياس، رئيس اللجنة، الذي أعطى أعمالها الكثير من جهده وتركيزه وقدرته مما مكناها من هذا النجاح الواضح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ليختنشتاين، وأعطيه الكلمة.

السيد فناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تتزامن هذه المناقشة مع المراحل النهائية من عملية طويلة من المفاوضات المكثفة بشأن الإطار الملائم لإصلاح لجنة مكافحة الإرهاب. ولذا فإننا نأمل أن تكون هذه المناقشة المفتوحة مصدرا آخر لإلهام أعضاء المجلس.

وبذلك المعنى، نود أن ندلي ببضع تعليقات موجزة بشأن الإصلاح المتوقع. وفي البداية من المهم أن نلاحظ أن الإصلاح، على نحو ما هو موضح في التقرير المقدم عن تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124، المرفق)، لن يغير جوهر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وخاصة الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء. ولا يقصد من الإصلاح سوى إجراء التغييرات المؤسسية اللازمة لجعل هيكل اللجنة وسعة خبرتها مواكبين للتغيرات المنتظرة.

ولا تزال هناك مناقشات مكثفة بشأن الآثار المؤسسية المترتبة على إصلاح لجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نتشاور الرأي مع الذين يؤكدون على أن أي إجراء للتنشيط يجب أن يحافظ على التوازن المؤسسي للمنظمة، ومصداقية

العامه، التي أحرزت تقدما ملحوظا في مجال القانون الدولي، وعلى عاتق هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب فيينا، الذي لديه برنامج مكرس خصيصا للإرهاب. ولنتذكر أيضا أنه تم الاضطلاع بأنشطة هامة على الصعيد الإقليمي. وفي منطقتنا، تعمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، على تعزيز التعاون والتنسيق بين مراكز الاتصال الوطنية لمكافحة الإرهاب وتحسين قدرات المسؤولين في الدول على التعامل مع هذه المسألة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون الإجراء العالمي منسقا وموحدا على كل الصعد بغية ضمان أقصى تأثير له.

ولنتذكر أن الإرهابيين كثيرا ما يدعمون قضايا ويستخدمونها ذريعة لارتكاب أعمالهم الإجرامية. ولذلك السبب، فإن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يسمح لها بأن تؤثر على الأهمية التي تمنح للأولويات الأخرى لهذه المنظمة، ولا أن تجعلنا نتجاهل هذه الأهمية، وخاصة الأولويات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتزم اللجنة الآن أن تستعرض مجموعة من التدابير الرامية إلى تيسير تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأحد التدابير الهامة هو إنشاء هيكل جديد. وفي رأينا، فإن هذه المبادرة، المقيدة زمنيا وذات الطابع التجريبي، مهمة جدا.

وسيضفي الهيكل الجديد طابع المؤسسية، لأول مرة، على الصلة بين هذه اللجنة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فضلا عن الصلة مع الهيئات المختصة الأخرى في هذا المجال. وتود بلدان مجموعة ريو أن تعرب عن ارتياحها حيال هذه الخطوة إلى الأمام، التي ظللنا ننتظرها لبعض الوقت. ونؤمن بأن الخطوة المقبلة ستكون تضمين خبير في اللجنة يتعامل بشكل حصري مع هذه المسألة - أي

أخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن التزام ليختنشتاين بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتعاون مع مجلس الأمن، وخصوصا مع لجنة مكافحة الإرهاب ومع لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأرجنتين، وأعطيه الكلمة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يتكلم وفدي باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو: إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فترويلا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس و، بالطبع، الأرجنتين.

أولا، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ومما له أهمية خاصة الإقرار بشرعية عملية تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب من خلال جلسة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تؤكد من جديد دعمها للجهود التي يضطلع بها مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب في العالم. وقد أنشئت لجنة مكافحة الإرهاب قبل ما يقارب ثلاث سنوات. وحققت اللجنة، بقيادة رئيسيها، السفير جيريمي غرينستوك ممثل المملكة المتحدة والسفير إينوثثيو أرياس ممثل إسبانيا، نجاحا لم يسبق له مثيل في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال دراسة التشريعات والقواعد الإدارية في جميع الدول، وتيسير المساعدة التقنية وإنشاء شبكات للرصد والتنسيق في مكافحة الإرهاب في العالم.

ولنتذكر أن هذه المكافحة تشمل جميع الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى جهود مجلس الأمن المكثفة، هناك مسؤوليات تقع على عاتق الجمعية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل المكسيك، الذي أعطيه الكلمة.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. واسمحوا لي أن أشدد على أن وفد المكسيك يؤيد البيان الذي أدلى به من فوره سفير الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة ريو.

ومع ذلك، فإننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات والاقتراحات بصفتنا الوطنية.

إن التصدي للتحديات التي نواجهها في مكافحة الإرهاب يقتضي اتخاذ الدول إجراءات منسقة ومتكاملة. وهو لا يشمل مجلس الأمن فحسب، بل يشمل أيضا الجمعية العامة وغيرها من هيئات المنظومة المتعددة الأطراف. ويقتضي للتصدي، قبل كل شيء، التعاون الدولي بأوسع معاني الكلمة.

وقد شارك وفدي في هذه العملية كما أنه تابع باهتمام وبروح بناء التطورات والاقتراحات الرامية إلى تعزيز الآليات المؤسسية المصممة لزيادة فعالية الأمم المتحدة في مكافحتها للإرهاب.

وفي ذلك السياق، نود أن نعرب عن امتناننا على العمل المكثف الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب وخاصة رئيسها الحالي، السفير اينوثنيو أرياس، في تقديم الوثيقة المعنونة "اقتراح تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب".

ويسرنا أن الاقتراح يتخذ من تعزيز التعاون الدولي ومساعدة الدول في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، نقطة انطلاق مرجعية له دون تجاهل مبدأ الموافقة السيادية للدول. وقد أقتنعنا تجربتنا داخل اللجنة وخارجها بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة، كما لا يمكنها أن تحظى بالتعاون اللازم من المجتمع الدولي، إذا لم تنشئ آليات شفافة

حقوق الإنسان - كما اقترحت منظمات من قبيل منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية.

وبطبيعة الحال، فإن جانباً أساسياً من دور اللجنة ينطوي على تقديم المساعدة التقنية. وفي رأينا، ينبغي الاستمرار في تحسين هذه المهمة الأساسية وتوسيعها. ونؤمن بأن هذا الإصلاح يمثل فرصة ممتازة لرؤية ما إذا كانت هناك أي أوجه قصور ولاتخاذ التدابير الملائمة لعلاجها.

إن بلدان مجموعة ريو تعتقد أن إنشاء هيئة تنفيذية سيوفر المرونة والحيوية والمقدرة الكبيرة لمتابعة أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، ولذلك السبب نحن نؤيده. أما إنشاء هيكل في إطار الأمانة العامة، وخاصة من خلال قرار من مجلس الأمن، فيحظى باهتمام خاص. ونعتقد أن الهيئة التنفيذية ينبغي إدماجها على النحو السليم في الأمانة العامة، بدون منعها من اتباع المبادئ التوجيهية السياسية التي ترسلها إليها الهيئة العامة. ونؤمن بأن من الجوهرى، بغية ضمان شفافية هذه المبادرة وشرعيتها، التقيد الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة في تعيين الموظفين لهذا الهيكل الجديد.

وتود مجموعة ريو مرة أخرى أن ترحب بهذه المبادرة لتنشيط أعمال اللجنة، وتود أن تؤكد من جديد مرة أخرى على التزام جميع أعضائها بالاستمرار في ضمان تحقيق أكبر نجاح ممكن في مكافحة الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول، باسم بلدي الأرجنتين - الذي كان ضحية لوقوع هجمات قاسية أدت، فضلا عن مقتل الآلاف من الأشخاص الأبرياء، إلى تدمير سفارة إسرائيل في بوينس آيرس ومبنى مكاتب الطائفة اليهودية - إن حكومة الأرجنتين مستعدة لبذل كل جهد ولتقديم كل شكل ممكن من أشكال المساعدة للجنة في مكافحة الإرهاب.

سيكون من الإيجابي للغاية إذا أمكن إجراء مشاورات واسعة القاعدة قبل تعيين مدير تنفيذي.

رابعا، نعتقد أن تعيين الموظفين والخبراء المتوخى في سياق التنشيط ينبغي أن يستند إلى معايير التمثيل الإقليمي. وتؤمن المكسيك بأن هذا لن يُضمن بشكل واف إذا عولنا فحسب على المعيار المقترح لتمثيل النظم القانونية الرئيسية.

خامسا وأخيرا، لا بد أن تكون الجوانب المتعلقة بالميزانية شفافة وأن يجري إطلاع جميع الأعضاء عليها في الوقت المناسب.

وختاما، من الواضح أن اتخاذ قرار بشأن تنشيط اللجنة سيقترص على مسائل التكوين الإداري وأنه سيتعين علينا أن نبدأ المناقشة بشأن ما إذا كان من الضروري اتخاذه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشيد بالسفير الإسباني السيد أرياس لما أبداه من أهلية القيادة كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب. ولا تزال لجنة مكافحة الإرهاب بقيادته تتولى دور الطليعة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب بمساعدة ورصد تنفيذ الدول لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتود إسرائيل أن تغتنم هذه المناسبة لتؤكد من جديد دعمها لعمل اللجنة ولتؤكد لها تعاونها الكامل معها.

وينبغي لنا في كفاحنا ضد الإرهاب، ألا ننسى وجوه الضحايا. فقد كان ليور فتى سعيدا ومن أكثر الطلاب في صفه شعبية. وكان رفاقه يصفونه بأنه مهرج الصف، فهو الذي كان دوما يجعل الجميع يضحكون. وكان يشغل لاعب هجوم في فريق كرة القدم في المدرسة وكان يحلم بتحقيق نجاح ملحوظ في هذا اللعبة الرياضية. وقال مدربه إن

تضمن مراعاة ميثاق الأمم المتحدة وخاصة حماية حقوق الإنسان.

إن المكسيك شددت على أهمية تعزيز الصلة بين الآلية المنشأة لحماية حقوق الإنسان والآلية المصممة لمكافحة الإرهاب. ولذلك السبب، نشعر بالسرور إذ نرى أن الاقتراح يعتبر أن جعل مكتب التقييم والمساعدة التقنية هو صلة الوصل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومع الهيئات المختصة الأخرى، بما فيها المقررون الخاصون.

وفي السياق نفسه، تؤمن بأن تنشيط اللجنة سييسر تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) وقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨، المعنون "حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مكافحة الإرهاب"، الذي، كما يعلم المجلس، روجت له المكسيك وقدمه عدد كبير من الدول.

ودون التقليل إلى أدنى حد ممكن من الاعتبارات المذكورة آنفا، تعتقد المكسيك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتضي اهتماما يحظى بالأولوية. ولهذا الواقع أثر مدمر على السكان المدنيين في مختلف أجزاء العالم، وخاصة عندما ينطوي ذلك على أعمال إرهابية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تؤمن المكسيك بأنه ينبغي أن يستند التنشيط إلى المعايير التالية.

أولا، بالإضافة إلى الصلة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، ينبغي تعيين خبير في حقوق الإنسان تابع لمكتب التقييم والمساعدة التقنية. ثانيا، ينبغي أيضا أن يكون لدينا خبير في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ثالثا، ينبغي أن يكون المكتب الجديد جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمانة العامة، في إطار اختصاص الأمين العام بشأن تعيين الموظفين. وفي ذلك الصدد، نرى أنه

والفتيات والنساء والشيوخ على حد سواء. وأدت التفجيرات الانتحارية إلى تيتيم أطفالنا وترمل أزواجنا وزوجاتنا. وأدت إلى حرماننا من الحياة والسلام والأمل. وما تواجهه إسرائيل اليوم في أكثر أشكاله قوة واطرادا، أثبت أنه ليس إلا الحرب العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين. وتكشف هذه الظاهرة الجديدة والمريعة نفسها حاليا لسائر العالم.

وأظهرت الهجمات الأخيرة على الصعيد العالمي أن العناصر المتطرفة لا تزال راغبة وقادرة على توجيه الضربات إلى أي هدف في أي نصف من الكرة الأرضية دون أي مراعاة أو احترام للحياة. ففي نيويورك وواشنطن العاصمة ومومباسا وبالي ونيودلهي والدار البيضاء والقدس - ما من مكان في العالم بمنأى من شرور هذا الخطر العالمي. وتود إسرائيل أن تعرب عن إدانتها للأحداث الإرهابية التي وقعت مؤخرا في روسيا والعراق وباكستان وغيرها من بقاع العالم. ومن المؤسف أن هذه الأعمال الكريهة تبين مرة أخرى الطريق الطويل الذي لا يزال أمامنا في الكفاح ضد الإرهاب. ونود أن نعرب عن تعازينا للأسر المفجوعة وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحي. ولا تزال الحرب ضد الإرهاب بعيدة عن النصر.

وتشكل الإرادة السياسية الصامدة أداة فعالة من أدوات القوة، التي تكفل وجود جبهة موحدة للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بالاستناد إلى عنصرين أساسيين وهما: اعتماد موقف عدم التسامح تجاه الإرهاب بجميع أشكاله، والقضاء على الملاذات الآمنة وهياكل الدعم للإرهابيين التي توفرها لهم أية حكومة من الحكومات. ولا بد من تسمية الدول التي لا تزال تؤوي الإرهابيين وتتغاضى عن أنشطتهم ووصمها بالعار. وفي هذا الصدد، لا بد من أن يكون صوتنا قويا وواضحا.

”ليور تفوق في السيطرة على الكرة وكان يجب توجيه الكرة نحو الهدف برفسات قصيرة سريعة أمام الجميع“.

وقتل ليور أزولاي، الذي يبلغ من العمر ١٨ سنة، والذي كان في الصف ١٢ في مدرسة جيمينيزيا في حي ريهافيا في وسط القدس، صباح يوم ٢٢ شباط/فبراير في الهجوم الانتحاري الذي وقع على الحافلة التي كانت تقله والعشرات من رفاقه إلى المدرسة كل صباح - لكن ليس ذلك الصباح. وقتل ثمانية إسرائيليين وجرح أكثر من ٦٠ عندما أقدم إرهابي فلسطيني من بيت لحم على تفجير قبلة مخبأة في حقيبة ظهره، مما أدى إلى سحق الحافلة المزدحمة وبعثرة الأشلاء والحطام في جميع أنحاء منطقة الانفجار، وإحداث منظر من الرعب الكريه.

وادعت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التابعة لياسر عرفات المسؤولة عن الهجوم. وهي نفس الخلية الإرهابية المسؤولة عن الهجوم الانتحاري الخطير الذي أدى إلى مقتل ١١ راكبا كانوا يستقلون إحدى الحافلات في القدس قبل أقل من شهر في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

ومنذ أن اجتمعنا لآخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لإجراء مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن أخطار الأعمال الإرهابية، شهدت إسرائيل مقتل ٦٦ إسرائيليا وإصابة ٢٢٤ بجراح في الانقضاض المستمر للهجمات الإرهابية. وهذه الأرقام بالمناسبة، لا تشمل ثلاثة من مواطني الولايات المتحدة وسائحا أوروبيا قتلوا خلال تلك الفترة.

إلا أن هذه الأرقام ليست سوى طرف هذه الظاهرة المرعبة. ففي هذه الفترة نفسها وحدها تمكنت قوى الأمن الإسرائيلية من إحباط ٢١٧ هجوما إرهابيا - بما في ذلك العديد من التفجيرات الانتحارية، كانت ستكلف أرواح المئات من الأبرياء إن لم يكن أكثر. ويستهدف الإرهابيون العزل في مجتمعنا، من أمثال ليور أزولاي، وغيره من الفتيان

الإرهاب بصفة عامة وأعمال اللجنة بصفة خاصة. وقد شهدنا في العام الماضي وحده زيادة في اهتمام الدول الأعضاء بتوثيق العمل معنا على مكافحة الإرهاب، واستجبتنا لذلك دون تردد بتبادل تجاربنا الأليمة المكتسبة في هذا المجال الشاق. ولدينا استعداد مماثل لزيادة الدور الذي نؤديه في أعمال اللجنة، سواء على المستوى الإداري أو في الميدان. فلا سبيل إلى استبعاد أي بلد من البلدان إذا أريد لجهود مكافحة الدولية للإرهاب أن تكفل حقا بالنجاح.

وتتفق مع الاتجاه الحالي لأعمال اللجنة، التي تسعى للتحويل عن وضع المبادئ التوجيهية إلى التنفيذ العملي بغية تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. فلا يزال المجتمع الدولي بعد عامين من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية المفزعة عاكفا على وضع برنامجه لمكافحة الإرهاب. ويرتكز البرنامج الحالي، المستمد من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بالفعل على دعائم حيوية لمكافحة الإرهاب، وتشمل في جملة أمور، تحسين بناء القدرات وتجميع الموارد، وتنفيذ التشريعات الوطنية، وزيادة تبادل المعلومات، وتعزيز الأمن البري والبحري، ومكافحة تمويل الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن تطبق هذه العناصر أيضا على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى الملاحظات الواردة في تقرير رئيس لجنة مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالتحدي المستمر الذي تمثله مكافحة تمويل الإرهاب:

”وقد قام الإرهابيون باستغلال بعض الرابطات التي لا تستهدف الربح، إما لنشر دعاياتهم الإرهابية أو لجمع الأموال التي يتم تحويلها لصالح الجماعات الإرهابية.“ (S/2004/70، ص ٦)

واليوم، من الواضح أن نجاح الحملة العالمية ضد الإرهاب يعتمد على حد سواء، على المحافظة على الإرادة السياسية وعلى تحسين قدرات جميع الدول على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مساعدة الدول ذات النوايا الحسنة التي ترغب في مكافحة الإرهاب لكنها تفتقر إلى الأدوات والخبرة الضرورية لمواجهة هذا التحدي. ولم يكن من الأوضح على الإطلاق أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بتجميع موارده. وفي حال عدم توثيق التعاون، وعدم توفر الإرادة السياسية الثابتة وعدم تحسين بناء القدرات فيما بين الدول، سينجح الإرهابيون في الاستفادة من كل وجه من أوجه الضعف وسرعة التأثير والخلاف.

ويجب علينا أيضا أن نعيد النظر في قدرتنا على التعامل مع فئة ثانية من الدول، وهي الدول التي تملك وسائل مكافحة الإرهاب ولكن تعوزها الرغبة في ذلك. فالمسألة في كثير من الحالات ليست مسألة قدرة، بل مسألة استعداد. وأود أن أعرض على أعضاء المجلس ما أراه تناقضا مثيرا للقلق في نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ أهدافه. فرغم اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالإجماع في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يبدو أن تنفيذه متوقف على تأييد أعضاء اللجنة بتوافق الآراء. وأرى أن هذا النص قد يشكل عائقا خطيرا لسير أعمال اللجنة في اتجاهها الحالي ولقدرتنا على تحقيق نتائج ملموسة واقعية في مجال مكافحة الإرهاب. وخدمة للقضية التي يتضمنها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على نحو أفضل، ينبغي اتخاذ القرارات بالأغلبية النسبية أو المطلقة للأصوات، وليس بتوافق الآراء. أما شرط التصويت القائم على توافق الآراء فمن شأنه أن يعرقل ما تتخذه اللجنة من إجراءات حاسمة.

ومن هذا المنطلق كانت إسرائيل ولا تزال تدعم الجهود المستمرة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة

تؤخذ آراء العضوية الأوسع للأمم المتحدة في الاعتبار، وأن يتسنى لنا أن نعبر عن آرائنا بدقة في الدقائق القليلة المخصصة لنا.

ووفدي يجد التشجيع في الجهود الرامية إلى جعل لجنة مكافحة الإرهاب أكثر تفاعلا في تيسير تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وتوثيق التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي نفس الوقت، نعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان أن يُقر المجلس، نيابة عن الدول الأعضاء كافة، بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومات عديدة في شتى أنحاء العالم لمواءمة تشريعاتها الوطنية مع متطلبات مجلس الأمن. ونعتقد أنه من الضروري أن تؤخذ تلك العناصر بعين الاعتبار عندما تجري المداولات بشأن أي إجراءات جديدة قد تتخذ لمكافحة الإرهاب.

إن الاستدامة طويلة الأجل لجهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب ستوقف أيضا على أخذ مجلس الأمن للقدرات والإمكانات المختلفة لفرادى الدول الأعضاء في الاعتبار. وينبغي أن تتفادى إلقاء أية أعباء إدارية أو تقنية أو مالية لا يمكن تحقيقها على عاتق الدول الأعضاء. فعدم قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع لن تقوض فعالية تلك الإجراءات بشكل خاص فحسب، بل يمكن أن تكون لها أيضا آثار سلبية على تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع في المستقبل.

وجنوب أفريقيا تؤيد النهج الذي ما فتئت لجنة مكافحة الإرهاب تتبناه - أي اعتماد القرارات بتوافق الآراء. والممارسة التي درجت عليها اللجنة من تعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء ذات السيادة وعلى قدم المساواة أمر يستحق الشناء كذلك وينبغي أن تظل نبراسا لعمل اللجنة.

ونأمل أن تؤخذ تلك الكلمات الحكيمة بعين الاعتبار، وأن يتم التصرف حيالها من قبل الدول الأعضاء.

مع ذلك، فنحن نرى أن الجهود لا يمكن أن تتوقف هنا. وثمة حاجة مستمرة لاستيفاء جدول الأعمال الدولي لمكافحة الإرهاب بغية التصدي للتهديدات الناشئة سعيا إلى مواكبة الأحداث في عالم تزداد فيه وسائل الإرهاب تعقدا. ومن بين بنود جدول الأعمال التي تستحق مزيدا من الاهتمام، في جملة أمور، منع تمويل الإرهاب، والإرهاب الانتحاري، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، والإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وتغذية ثقافة العنف والكراهية. ونحن نتطلع إلى العمل مع اللجنة في مرحلة جديدة من التنفيذ، ونتمنى لأعضاء اللجنة كل النجاح في تحقيق تطلعاتهم النبيلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية. كما أود أن أشكر السفير أرياس، ممثل إسبانيا، على الطريقة الرائعة التي يتراأس بها لجنة مكافحة الإرهاب.

إن جنوب أفريقيا، وهي عضو بالفعل في تسع من اتفاقيات الأمم المتحدة الاثني عشرة بشأن الإرهاب، كما أنها بصدد التصديق على الاتفاقيات الثلاث الأخرى، تبقى ملتزمة تمام الالتزام بالجهود الجماعية للمجتمع الدولي للتصدي لتهديد الإرهاب. ولكن، نحن نجتمع اليوم في الوقت الذي أتم مجلس الأمن بالفعل استعراضه للتوجه الاستراتيجي للجنة مكافحة الإرهاب وهيكلها وإجراءاتها، بل وبدأ المفاوضات بشأن قرار جديد. ونأمل ألا يكون الوقت قد فات كيما

وعليه، فإن حكومة جنوب أفريقيا تناشد مجلس الأمن أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى تلك الشواغل وأن يحض حكوماتها على ضرورة التصرف بصورة مسؤولة عند التعامل مع مثل هذه القضايا الحساسة التي قد تنطوي على تبعات وخيمة. فينبغي للدول أن تتعد عن إصدار تحذيرات عامة وغيرها من البيانات، بما في ذلك التحذير من السفر، في إطار تهديدات لا أساس لها بالإرهاب في البلدان الأخرى. فعندما تحصل بعض الدول على معلومات بشأن أنشطة إرهابية محتملة، لا بد لحكومات تلك الدول من أن تحذر حكومات الدول التي يحتل أن تقع فيها هذه الأنشطة الإرهابية بدلا من الشروع في إصدار بيانات أو تحذيرات من السفر دون أي تشاور مع الحكومات المعنية. ومن شأن المشاورات المسبقة والسرية أن تسمح للدول المعنية بالتحقق من هذه المعلومات بداية، ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لدرء التهديد الإرهابي والعمل ضده. فالهدف هنا ينبغي أن يكون منع الإرهاب ومكافحته بدون خلق مناخ من الخوف وعدم الأمان.

لقد حققت حكومة جنوب أفريقيا تقدما كبيرا في تحسين وضبط قدراتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، وثمة تشريعات جديدة وشاملة لمكافحة الإرهاب معروضة على البرلمان في الوقت الراهن. ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أن الإرهاب ظاهرة عالمية معقدة قد ترتبط بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الحدود. وبالتالي، لا يمكن لنا أن نتصدى لها بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي المستدام، بما في ذلك مجالات مثل تبادل المعلومات والعمل الشرطي والمساعدة التقنية. فهذا النهج الشامل يتطلب التفهم والتصدي للأسباب الدفينة للإرهاب. وهذا يتضمن ضرورة تسوية الصراعات في كافة أنحاء العالم والالتزام المشترك من جانب المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر والتخلف.

ومن بين التحديات التي واجهتها لجنة مكافحة الإرهاب توفير خدمات فعالة من حيث التكاليف وتسم بالشفافية إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء في سعيها إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واقترح إنشاء هيكل مركزي لموظفي الدعم والخبراء من الأمانة العامة - يعرف بالإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب - يمكن أن يساعد في التصدي لذلك التحدي. وأي قرار لمجلس الأمن لتحجيد ذلك الاقتراح ينبغي أن يتم بما يتفق مع الميثاق والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ونلاحظ أن لجنة مكافحة الإرهاب تتوقع ضرورة ألا يؤدي إنشاء هذا الهيكل الجديد إلى زيادة الميزانية، وترى أن الموارد قد خصصت للجنة بسخاء بطريقة قد تضر ببرامج الأمم المتحدة ومبادراتها الأخرى ذات الأولوية. وهذه ملاحظة وجيهة بشكل خاص في وقت يُطلب من الأمم المتحدة تلبية احتياجات الملايين من الأشخاص المتضررين من الفقر والصراعات في حدود ميزانيتها المحدودة بالفعل. وعند إعادة هيكلة وحدة الدعم للجنة مكافحة الإرهاب، ينبغي أيضا مراعاة مبدأ الحفاظ على نزاهة الأمانة العامة وتمثيليتها - وسلطة الأمين العام على الأمانة العامة - بما يتفق مع الفصل الخامس عشر من الميثاق. والابتعاد عن تلك الأحكام سينشئ سوابق غير مرغوب فيها.

إن حكومة جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء التصورات التي أدت إليها بيانات غير مدعمة بمستندات أو تحذيرات لبعض الحكومات ووسائل الإعلام بشأن أنشطة إرهابية محتملة في بلدان ثالثة. فهذه البيانات أو التحذيرات الانتقائية غير المبررة يمكن أن تؤثر سلبا لا على مكانة البلد فحسب، بل وعلى أوضاعها الأمنية. وهناك خطر إما أن يستغل الإرهابيون والمنظمات الإرهابية هذه البيانات أو التحذيرات، أو أن يعتبروها مؤشرات على وجود فرص للقيام بأنشطة إرهابية.

حول مضمون القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والعمل الذي تم بموجبه مسألة هامة يجب عدم التفريط بها مهما كانت المغريات. وينطبق رأينا هذا أيضا على الفقرة الثالثة من التقرير والمتعلقة بأهداف التنشيط والتي نثق بأن أعضاء مجلس الأمن سيناقشونها لاحقا بكل ما تستحق من دقة وعناية.

تتناول مقترحات اللجنة المعروضة علينا إنشاء هيكل جديد، وهنالك إشارات إلى ضرورة توفير المساءلة المالية السليمة، ونحن واثقون من أن هذه الإجراءات المقترحة لتنشيط اللجنة ستكون متوافقة بكافة أبعادها مع أحكام الميثاق، والقواعد المالية والإدارية الناطمة لعمل الأمم المتحدة، ومنسجمة مع الأولويات التي تضمنتها الخطة المتوسطة الأجل.

إن سورية تدين الإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة، وتدعو إلى البحث بصورة جادة في أسبابه وجذوره، وألا تكون معالجته سطحية أو آنية. ولتحقيق ذلك، فإن سورية التي تعاونت بشكل ملموس مع عدد من الدول في محاربة الإرهاب، الشيء الذي أدى إلى إحباط أعمال إرهابية، تجدد استعدادها المبدئي لتعزيز هذا التعاون لما فيه مصلحتنا جميعا، ومصلحة الأمن والسلم الدوليين. ونعتقد أن أي طرف يمارس قتل الأبرياء ويدمر المنازل فوق رؤوس الأطفال والنساء ويغير الواقع في أرض محتلة ويبيئ عليها المستوطنات إنما يمارس الإرهاب بعينه مهم اختلفت التسميات إن لم يكن أكثر من ذلك.

وتؤكد سورية على خطورة التلاقي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتدعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل مكافحة الأمرين معا بالتوازي. وللتعبير عن صدق توجهاتنا، قمنا خلال العام الماضي بعرض مشروع قرار على مجلس الأمن باسم المجموعة العربية طالبنا فيه بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس يسعدني أن أعبر لكم عن ارتياحنا لعقد هذه الجلسة التي تأتي في إطار متابعتنا الجماعية لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما أود أن أشكر السفير أرياس، الممثل الدائم لإسبانيا، رئيس اللجنة، وأعضاء اللجنة، على الجهود التي يبذلونها لحشد طاقات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام في مكافحة الإرهاب.

هذا هو البيان الأول الذي نلقيه حول عمل لجنة مكافحة الإرهاب بعد انتهاء ولاية بلدي سورية كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ولقد ذكرت ذلك كي أوضح أن سورية ساهمت بشكل فعال في عمل هذه اللجنة الهامة، كما عملت مع باقي أعضاء المجلس آنذاك على بلورة بعض الآراء والمقترحات لتنشيط عمل هذه اللجنة. ويسرنا أن نرى في تقرير اللجنة المتعلق بتنشيط أعمالها والذي تم اعتماده بتاريخ ١٩ شباط/فبراير عددا من تلك الآراء. وبهذه المناسبة أعيد تأكيد سورية على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في محاربة الإرهاب الدولي، وذلك انطلاقا من مبادئ ومقاصد ميثاقها التي تزداد أهمية عندما يواجه عالمنا مزيدا من التحديات والمخاطر.

لقد ورد في الورقة الخاصة بتنشيط عمل لجنة مكافحة الإرهاب أن مبررات الحاجة إلى ذلك تكمن في أهمية الحفاظ على هذا الإطار القانوني وتعزيزه، وأنه يجب أن ينظر إلى التدابير المقترحة في هذا التقرير على أنها سبيل لدعم ما تحقق بالفعل، وتعزيز العمل الذي اضطلعت به اللجنة ومجلس الأمن في هذا المجال. ويتفق وفدي مع هذا المبدأ ويؤكد على ضرورة الالتزام به، خاصة وأن التوافق العالمي

نشر المعلومات عن برامجها لتقديم المساعدة. إلا أنه يجب أن تأخذ اللجنة بعض المقترحات في الاعتبار من أجل زيادة فعالية أعمالها.

ويود وفدي، بصفته محاوراً ومستفيداً من خدمات اللجنة، أن يُشير إلى عدد قليل من تلك المقترحات. أولاً يبدو أن تحديد مراحل في التحقق من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) جعل من العسير الحصول على المساعدة. ويستلزم الكفاح ضد الإرهاب القيام في آن واحد بوضع تدابير تشريعية وإدارية وتنفيذية ضد تلك الجريمة. وينبغي أن يقرن تركيز اللجنة الرئيسي على الجوانب التشريعية وعلى المساعدة التقنية في صياغة القوانين، رغم الضرورة الشديدة لذلك، بتوفير المواد في إطار تنفيذي، وهذا جانب مطلوب أيضاً. وينبغي أن تركز اللجنة في المستقبل على توفير المساعدة التقنية والمادية في إطار تشغيلي.

ثانياً، يمكن أن تترتب على نظام التقارير والطلبات الإضافية للمعلومات آثار متضاربة أيضاً. فلقد غرقت الدول التي قدمت تقارير مستفيضة حسنة التوقيت واعتمدت تدابير إضافية لمكافحة الإرهاب في خضم أسئلة جديدة متزايدة التفاصيل تدخل على نحو أكبر في إطار الولاية القصيرة للدول. ويبدو للأسف أن بعض طلبات المعلومات تُنم عن افتقار للحساسية إزاء الأحوال والصفات الفريدة للعمليات القضائية والإدارية والتشريعية في أكثر المجتمعات انفتاحاً وديمقراطية.

ومن المستصوب بصفة خاصة أن تأخذ اللجنة في الاعتبار المعايير والمبادئ المعمول بها في كل دولة في مجال قواعد الإجراءات القانونية والضمانات القضائية لأن من شأن هذه القواعد والمعايير أن تحد من التدابير التي يمكن أن تفرضها أي دولة في الكفاح ضد الإرهاب.

النوية والبيولوجية والكيميائية دون أن تستثنى أية دولة من دوله وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبعيدا عن المعايير المزدوجة. وما زال مشروع القرار هذا مطروحاً على طاولة المجلس، ونأمل أن يتبناه بإجماع أعضائه وفي أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل كوستاريكا، وأعطيه الكلمة.

السيد ستاغنو أوغاري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أشكر السفير إينوثيو أرياس، الممثل الدائم لإسبانيا، على أعماله الممتازة بصفته رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها توا بشأن التقرير المتعلق بتنشيط اللجنة (S/2004/124، المرفق). ويؤيد وفدي أيضاً التعليقات التي أدلى بها ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو.

يمثل الكفاح ضد الإرهاب واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. إذ تلحق تلك الجريمة الضرر بالسكان المدنيين الأبرياء وتعرض للخطر الاستقرار السياسي لجميع الدول. ولهذا ندين إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أينما كان وأيا كان مرتكبه. ونؤكد في الوقت ذاته أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر سياسي أو فلسفي أو عرقي أو إثني أو ديني لجريمة الإرهاب. ونرحب في ذلك الصدد بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بمنع أعمال الإرهاب.

ولقد جمعت اللجنة، على امتداد السنوات الثلاث الماضية، قدراً كبيراً من المعلومات عن التدابير التشريعية والإدارية التي تقوم الدول بتنفيذها في الكفاح ضد الإرهاب وفي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويسرت اللجنة، التي تقوم بدور الوسيط، تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تحتاج إليها، وتعاونت مع منظمات دولية شتى في

الجوانب التنفيذية، وأن تُركز انتباهها على الدول التي لم تمثل بعد لالتزاماتها وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأن تقوم قبل كل شيء باحترام وتعزيز أولوية حقوق الإنسان كجزء أساسي من الكفاح ضد الإرهاب.

ونؤمن، فيما يتعلق بإنشاء هيئة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بأنه ينبغي أن يكون هذا تدبيراً مؤقتاً، إلى حين إنشاء هيئة دائمة داخل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي في واقع الحال أن يُصبح الكفاح ضد الإرهاب نشاطاً مستمراً للأمم المتحدة. وتترتب على الإرهاب آثار ضارة لا على السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضاً في مجالات حقوق الإنسان، والحكم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب، من وجهة النظر تلك، أن تناط مهمة تنسيق الكفاح الدولي ضد الإرهاب بهيئة مستقلة دائمة داخل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة. ونرى أن الوقت قد حان لإجراء دراسة جادة لإمكانية إنشاء مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لمكافحة الإرهاب الذي يمكنه أيضاً أن يساعد لا مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضاً الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتلك الطريقة وحدها يمكننا أن نواجهه على النحو السليم التحدي المتمثل في الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا، وأعطيه الكلمة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقدير وفدي لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب والمقترح الرامي إلى تنشيطها. وأود قبل المضي قدماً أن أعرب عن التزام حكومتي بالكفاح ضد الإرهاب وتصميمها على ذلك، ودعمها لأعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُركز اللجنة في المقام الأول على الدول التي توجد أوجه قصور في تقاريرها أو التي يوجد بشأنها دليل على أن التدابير المنفذة كان من الواضح كانت على ما يتضح غير كافية.

ثالثاً، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تستجيب لنداء مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لجعل حقوق الإنسان حجر الزاوية للاستراتيجية الدولية في الكفاح ضد الإرهاب. وينبغي أن تكفل اللجنة أن تكون التدابير التي تعتمدها الدول في الكفاح ضد الإرهاب على اتساق تام مع القانون الدولي المطبق، وبخاصة مع قانون حقوق الإنسان واللاجئين، والقانون الإنساني الدولي، ومبدأ عدم رد اللاجئين. ومع أنه صحيح أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يتناول هذه الجوانب بالتفصيل، فإنه ينبغي تفسيره في إطار القانون الدولي في مجموعه.

وينبغي أن نشير إلى أن الاتفاقيات الدولية الإثنيتي عشرة المعنية بالإرهاب تتضمن قواعد دقيقة التوازن تضمن احترام الحقوق الأساسية، وقانون اللاجئين الدولي، والمراعاة الواجبة للقانون. وينبغي ألا تتحقق لجنة مكافحة الإرهاب من تنفيذ الأحكام الجزائية أو الوقائية من تلك الاتفاقيات فحسب، وإنما ينبغي أن تتحقق أيضاً من تنفيذ المعايير التي تحمي حقوق الإنسان للضحايا والمتهمين ويجب، علاوة على ذلك، أن تعزز اللجنة احترام الحقوق والضمانات الأساسية كسبيل لمنع الأعمال الإرهابية.

ويرحب وفدي بالمقترحات التي تقضي بإعادة تنظيم اللجنة وتنشيطها، الواردة في مرفق الوثيقة S/2004/124. فهذه المقترحات تمضي في الاتجاه السليم. غير أن هناك جوانب أخرى ينبغي مراعاتها.

ونعتقد، فيما يتعلق بأهداف التنشيط، أنه ينبغي للجنة في المستقبل أن تولي اهتماماً أكبر للتعاون بشأن

وأخيراً، أود أن أؤكد اقتناع إندونيسيا بأن الإرهاب مشكلة تواجه كل دولة، وبأنه يمكننا أن نكافح ذلك الخطر وأن ندحره على خير وجه عن طريق اتباع نهج شامل يتضمن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والقضاء عليه في نهاية المطاف. والتنمية من بين المسائل الأخرى التي يتعين تناولها بطريقة متوازنة، لضمان ألا يكون هناك مكان للإرهاب يخبئ فيه ولضمان هزيمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كندا، وأعطيه الكلمة.

السيد راك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي كي أتكلم اليوم باسم كندا بشأن مسألة تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب التي هي مسألة هامة. وأود أولاً أن أشرك الزملاء الآخرين في الإعراب عن امتناننا للطريقة الماهرة الفعالة التي يضطلع بها السفير أرياس بالأعمال المعقدة الهامة للجنة، وعن إعجابنا بها.

لقد سلمت كندا بلجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها على أنها مركز لتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإتاحة الموارد التي تقدمها الدول المانحة لمساعدة الآخرين في الوفاء بمسؤولياتهم الدولية في مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه ينبغي أن تواصل اللجنة الاضطلاع بدور قيادي في ذلك الصدد.

ونقدر التقدم الذي أحرزته لجنة مكافحة الإرهاب، ولا سيما في تعزيز أهمية تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واتفاقيات الأمم المتحدة الإثني عشرة وبروتوكولاتها لمكافحة الإرهاب.

ونشاطر القلق الذي أعرب عنه آخرون بشأن استدامة وفعالية اللجنة واستمرار أهميتها في الكفاح ضد الإرهاب. وتنفق على أن عملية التنشيط التي تضطلع بها اللجنة عملية هامة. وإن تقييم التقارير، والتنسيق وتقدير

لقد وصف تقرير رئيس لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124، المرفق) المشاكل الرئيسية التي تجرى مواجهتها في الجهد الرامي إلى تحقيق الامتثال التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقدم التقرير مجموعة من التدابير التي تستهدف التغلب على تلك المشاكل وتخفيف الصعوبات الإجرائية والمضمونية التي تم تحديدها من قبل.

إن مبرر تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب هو حاجتها إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في الحوار مع الدول الأعضاء، بغية زيادة تسهيل تقديم المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والتنسيق على نحو أوثق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وإننا إذ نُسلم بهذه الحاجة، نعتقد أن التحديات الراهنة التي تواجه لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ ولايتها الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يتعين التصدي لها بطريقة شاملة. وفي هذه الحالة، يتعين النظر في الاقتراح الرامي إلى إنشاء هيئة تنفيذية تابعة للجنة مكافحة الإرهاب - وتعيين مدير تنفيذي رئيساً لها - والحكم عليه في سياق تعزيز فعالية اللجنة وكفاءتها في مكافحة الإرهاب.

ويؤمن وفدي بأنه يجب، على الرغم من سلامة المبرر الكامن وراء تنشيط اللجنة، النظر في هذا المبرر في سياق المسائل الهامة الأخرى التي هي ذات أهمية مماثلة ويتعين تناولها بطريقة متوازنة.

ويُثلج صدرنا أن نلاحظ أن مهمة التنشيط، بما في ذلك إنشاء الهيئة التنفيذية داخل هيكل الأمم المتحدة الموجود حالياً لن تصبح عبئاً، ولن تكون سابقة. وستكون أيضاً موضوع استعراض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وستتضمن حكماً بإلغائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلى أساس تلك الاعتبارات، يؤيد وفدي من حيث المبدأ تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب.

وتفاعلها مع المنظمات الأخرى. ووصولاً لهذه الغاية، رحّبنا بزيادة اتصالاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية والوظيفية. ونتطلع إلى نتائج اجتماع ١٢ آذار/مارس الذي تستضيفه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونؤيد الاقتراح الداعي إلى تعزيز اتصالات اللجنة وتنسيقها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونعتبر التعاون الحالي بين اللجنة وفرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاوناً نموذجياً. وهو في الواقع من أفضل الممارسات.

وزيادة تفاعل اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى لحقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب من شأنها أيضاً أن تلقى الترحيب من كندا. ونحن، شأننا شأن غيرنا ممن تكلموا اليوم، نؤيد إدراج خبر في حقوق الإنسان ضمن موظفي اللجنة، لاعتقادنا بأنه يجب القيام بمكافحة الإرهاب وفقاً للالتزامات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن المساعدة الكندية في بناء القدرات على مكافحة الإرهاب تُقدم بطريقة تتسق مع احترام المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وأن عناصر معينة لحقوق الإنسان تُدمج في مبادرات مكافحة الإرهاب أينما أمكن.

وكما كان تصورنا للجنة أساساً، فإنها ينبغي لها أن تفعل المزيد لكي تضمن أنها المقاصة المركزية للعديد من عمليات تقييم الاحتياجات، وآليات التقدير، وخطط العمل لمكافحة الإرهاب التي يتم القيام بها في المنظمات الإقليمية والوظيفية. ومن وجهة نظرنا ينبغي أن تكون هذه المعلومات في مكان واحد وفي متناول المانحين، حتى يمكننا الاستجابة. وما دامت اللجنة لا تؤدي ذلك الدور المركزي فلا مفر من

الاحتياجات من الخبراء كلها أنشطة حاسمة الأهمية. ولكن يجب أن نتخذ التدابير اللازمة للانتقال من التقييم إلى العمل، حتى يتسنى سد الفجوات التي سبق تحديدها والاضطلاع بأنشطة المتابعة التي يلزم القيام بها.

(تكلم بالفرنسية)

ويتصل عدد من هذه التدابير بهيكل اللجنة ذاته. وفي هذا الصدد، سيكون إنشاء هيئة تنفيذية أمراً جديراً بالنظر فيه، لأنها يمكن أن تقدم الدعم التقني الحاسم الأهمية للرئيس، وأن تكفل الاستمرارية عند تغيير رئاسة اللجنة. وينبغي أيضاً الترحيب بالتدابير التي ترمي إلى تبسيط عملية صنع القرار، وتيسير الاتصال، وتعزيز المرونة.

(تكلم بالانكليزية)

إلا أننا نأمل ألا تؤدي تدابير إعادة التشكيل إلى زيادة غير متناسبة في الميزانية والموارد المخصصة من قبل اللجنة لمكافحة الإرهاب، وأن تؤدي بدلاً من ذلك إلى تيسير الاستخدام الأنجع لتلك الموارد. وثمة مثال على الصعيد الوطني بطبيعة الحال لعدد من التحديات التي تواجهها اللجنة. ويتعلق قدر كبير من التنسيق وتخصيص الموارد بتحديد الأشخاص المناسبين وإشراكهم في العمل - وحملهم بطبيعة الحال على التكلم فيما بينهم. ويكتسي هذا بأهمية خاصة عندما تكون الأنشطة تقنية أكثر منها سياسية في طبيعتها.

ويتسم التعاون الوثيق على كل الصعد بين لجنة مكافحة الإرهاب والأمانة العامة بنفس الأهمية التي يتسم بها التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء للمحافظة على كامل الدعم اللازم للنجاح في تعزيز أعمال اللجنة عن طريق الهيئة التنفيذية المقترحة لمكافحة الإرهاب.

ويمكننا أيضاً جعل لجنة مكافحة الإرهاب ذات منحنى عملي أكبر من خلال زيادة تعزيز أنشطتها المشتركة

تنشيط جاد ستخاطر اللجنة والأمم المتحدة، على المدى المتوسط، بفقدان فعاليتها. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

ثانياً، لن يعدل الجهد الإصلاحي - ومشروع القرار الضروري - فلسفة موضوع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأي حال. وإني أكرر، إنه لن يفعل ذلك على الإطلاق.

ثالثاً، ومن وجهة نظري، يرمي جهد الإصلاح أو التنشيط إلى هدفين. من ناحية، يجب أن تنتج عنه زيادة في المساعدة التقنية وتعزيز لها. ونحن نعلم أن هذه المسألة هامة جداً؛ فالعديد من الدول تستجيب ببطء لطلباتنا بسبب نقص الموارد، ولا بد أن نحاول حل تلك المشكلة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يزيد هذا الجهد فعالية اللجنة وإبرازها. ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيق كلا الهدفين من خلال ممارسة التنشيط.

رابعاً، ستكون الوحدة الجديدة التي نعتزم إنشائها مؤقتة. خامساً، من الواضح أن التنشيط سيساعدنا على تفاعلي ازدواجية الجهود. سادساً، ليست ممارسة التنشيط محاولة لتشكيل سابقة ومن المؤكد - وأكرر - أنها لن تفرض على المنظمة عبئاً مالياً ذا أهمية. فالزيادة في التكلفة ستكون طفيفة جداً، مقارنة بما أنفق حتى الآن.

أخيراً، إن ممارسة التنشيط التي يتم اقتراحها، والتي تنسجم مع روح ونص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتحترم الميثاق تماماً، ستعزز فعالية المجلس والأمم المتحدة، وبدون تكلفة كبيرة، في التصدي لتهديد الإرهاب الخطير جداً. وعندما تشير اللجنة إلى أن التنشيط أمر حاسم فهي لا تفعل ذلك باستخفاف. فنحن مقتنعون بضرورته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أرياس على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

وجود بعض الازدواجية، مما يخلق طلبات وأعباء إضافية غير ضرورية تتحملها البلدان النامية.

(تكلم بالفرنسية)

ويمكن فعل المزيد لتحسين تبادل المعلومات والاتصال مع الدول المانحة الرئيسية التي هي، مثل كندا، غير أعضاء في مجلس الأمن. وتزايد الطلبات على أولئك المانحين لتقديم المساعدة. ولكننا لا نستطيع الاستجابة بصورة فعالة ما لم تكن لدينا إمكانية كاملة للحصول على المعلومات التي يحتاجها خبراءنا التقنيون حتى يلبوا الاحتياجات المحددة للبلدان المتلقية. ومن ناحيتنا، فنحن مستعدون لزيادة جهودنا لتشاطر المعلومات حول المساعدة التي نقدمها حالياً.

(تكلم بالانكليزية)

ختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن كندا تدعم عمل لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونحن سعداء بأن اللجنة نفسها قد اتخذت خطوات عملية نحو التنشيط حتى تضمن الاستمرار لأهميتها ودورها المركزي في مكافحة العالمية للإرهاب، فتجتمع بين كل الدول الأعضاء بوصفهم مشاركين كاملين نشطين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إينوثنيو أرياس للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد أرياس (تكلم بالاسبانية): سأتوخى الإيجاز في إجاباتي، وسأحاول تقديم بضعة توضيحات.

قبل كل شيء، أود أن أتقدم بخالص الشكر لكل من تكلموا اليوم مؤيدين لتقرير لجنة مكافحة الإرهاب، ولكل من وجه إلي كلمات طيبة.

سأتطرق إلى بضع نقاط أثرت. أولاً، السبب الرئيسي للجهد الإصلاحي هو أنه ضرورة قصوى. وهذا رأي أعضاء اللجنة؛ وكان رأي الرئيس السابق، السفير غرينستوك، الذي كان ملماً جداً بهذه القضية؛ وهو رأيي أنا، بعد ١٠ شهور بصفتي رئيساً للجنة. ولقد استمعنا إلى الدول الأعضاء ويجب أن نهتم بشواغل الأمانة العامة. ويجب أن نحترم الميثاق. ولكنني أكرر اقتناعي الراسخ بأنه بدون